E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/1997/79
16 June 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٧
جنيف، ٣٠ حزيران/يونيه - ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٧
البند ٣ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التعاون الإنمائي الدولي: تقارير المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي

التقرير السنوي المقدم من مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

١ - أحاط المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان علما، في مقرره ٢٠/٩٧ المؤرخ ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٧، بتقرير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعنون "التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي" (DP/1997/15). وقرر المجلس التنفيذي أيضا إحالة التقرير، مشفوعا بالتعليقات عليه، إلى المجلس للنظر فيه في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٧.

٢ - ويشمل القسم الأول من هذه الوثيقة تقرير مدير البرنامج؛ أما تعليقات المجلس التنفيذي على التقرير فترد في القسم الثاني أدناه، الذي يعرض مقتطفات من تقرير الدورة السنوية للمجلس التنفيذي.

٣ - ويرد التقرير السنوي للمدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان في الوثيقة E/1997/72.

* E/1997/100.

97-16308 270697 270697

أولا - تقرير مدير البرنامج

الصفحة

الجزء الأول - متابعة تنفيذ قـــراري الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ و ١٢٠/٥٠ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٢/١٩٩٦ . . . . . ٣

الجزء الثاني - متابعة قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠ . . . . . ١١

الجزء الثالث - متابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٦/١٩٩٦ والمقررات التي اتخذت في المؤتمرات الدوليـــة الرئيسية التـــي عقدتها الأمم المتحدة، بما في ذلك تنفيذ برامج العمل التي اعتمدتها تلك المؤتمرات ١٤

الجزء الرابع - متابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٣/١٩٩٦ . . . . . ١٦

الغرض

امتثالا لقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٢/١٩٩٦ و ٣٦/١٩٩٦ و ٤٣/١٩٩٦، يقدم هذا التقرير بالشكل الموحد للتقارير، الذي اتفق عليه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأغذية العالمي. ويأخذ التقرير في الاعتبار تعليقات المجلس التنفيذي وتوصياته بشأن التقرير المقدم الى المجلس عن عام ١٩٩٥.

الإجراء المقترح أن يتخذه المجلس التنفيذي

قد يرغب المجلس التنفيذي في أن يحيط علما بهذا التقرير وأن يحيله، مشفوعا بتعليقاته عليه، الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

الجزء الأول

متابعة تنفيذ قراري الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ و ١٢٠/٥٠ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٢/١٩٩٦

أولا - مقدمـــة

١ - واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، خلال عام ١٩٩٦، بالتعاون مع الكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، تنفيذ التدابير المطلوبة بناء على سلسلة عمليات استعراض السياسات التي تضطلع بها الجمعية العامة كل ثلاث سنوات، والتي أفضت الى قرار الجمعية العامة ١٢٠/٥٠.

٢ - وقد اضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٢٠/٥٠ على نحو يساير تماما عملية الإدارة التي جرى تأسيسها امتثالا للفقرة ٥٢ من ذلك القرار والوارد وصفها في المرفق الثاني للتقرير المعنون "الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التعاون الإنمائي الدولي: التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٢٠/٥٠" (E/1996/64). وقد أولى ذلك التقرير الاهتمام الواجب لمجـــالات الموارد، وبناء القـــدرات، والتنسيق على الصعيديـــن الميداني والإقليمـــي، وهي المجالات التي سيستعرضها المجلس في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٧ على أساس تقرير مرحلي من الأمين العام. ولذا فإن هذا التقرير يركز على المسائل التي تخص البرنامج الإنمائي.

ثانيا - المسائل البرنامجية

ألف - النهج البرنامجي

٣ - أدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورا رئيسيا في صياغة المفهوم الموحد للنهج البرنامجي، الوارد حاليا في الدليل المرجعي للأنشطة التنفيذية، الذي قامت بنشره في عام ١٩٩٦ اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية، بدعم فني ومالي كبير من البرنامج الإنمائي. وهناك جهود جارية حاليا لمواصلة صقل الإجراءات المتعلقة بالنهج البرنامجي تيسيرا لتطبيقه في جميع المناطق التي يعمل فيها البرنامج الإنمائي. وفي شباط/فبراير ١٩٩٧، شارك البرنامج الإنمائي في حلقة عمل نظمتها اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية بشأن الممارسات المثلى في إطار نظام المنسق المقيم. وجرى في تلك الحلقة استعراض وصقل المفهوم الموحد على نطاق منظومة الأمم المتحدة للنهج البرنامجي على ضوء الخبرات المكتسبة على الصعيد القطري. ويعكس الدليل الذي نشرته اللجنة الاستشارية، وعلى وجه التحديد الفرع الذي يتضمنه بشأن النهج البرنامجي، إقرارا لمفهوم هذا وممارسته النهج على نطاق المنظومة. وفي حين أنه يوجد قدر من توافق الآراء على مفهوم النهج البرنامجي، فإن الممارسة والتطبيق الفعليين لهذا النهج يتباينان تباينا واسعا فيما بين وكالات المنظومة، كما أنه لم يصبح واسع الانتشار فيها

بعد. وسيجري البرنامج الإنمائي في عام ١٩٩٧ تقييما استراتيجيا للنهج البرنامجي، من منظور البرنامج الإنمائي نفسه، بهدف تحليل تطبيق ذلك النهج وتحديد المعوقات واتخاذ ما يلزم من توصيات.

٤ - وقد ترغب هيئات الإدارة والمجلس التنفيذي والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في أن تقر بأن نطاق النهج البرنامجي شامل للمنظومة بأسرها وبالجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية في هذا الصدد، وأن تبذل مزيدا من التشجيع لذلك.

باء - مواءمة الدورات البرنامجية وإجراءات البرمجة

٥ - طوال عام ١٩٩٦، ظل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يشارك بنشاط في الفريق الفرعي المعني بمواءمة السياسات والإجراءات والتابع للفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات، وتولى رئاسة الفريق الفرعي المعني بمواءمة تنفيذ وإدارة دورات البرمجة على الصعيد القطري والتابع للفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات. ووقت إعداد هذا التقرير، كان قد تم مواءمة دورات البرمجة في ٢٧ بلدا. وستتم مواءمة هذه الدورات في ٥٤ بلدا آخر بحلول عام ١٩٩٩، ومن المرجح أن تتم لاحقا مواءمتها في ٢٦ بلدا غيرها. وهناك ثمانية بلدان تشكل حالات خاصة، حيث أنه لا يرجح أن يتم فيها في المستقبل المنظور مواءمة دورات البرمجة، وذلك لأسباب مختلفة، منها مثلا حالات الطوارئ. وقد أوضح البرنامج الإنمائي للمكاتب القطرية أن ترتيبات الخلف الجديدة في مجال البرمجة التي تشمل دورة مالية متجددة مدتها ثلاث سنوات، متسقة تماما مع مواءمة أطر التعاون القطري للبرنامج الإنمائي مع ترتيبات البرمجة القطرية للوكالات الأخرى، حيث أن العامل المحدد لعملية المواءمة هو دورة التخطيط الخاصة بكل بلد، ولا تمثل دورة الثلاث سنوات المتجددة للبرنامج الإنمائي سوى أداة للإدارة المالية. والوضع المثالي هو أن يكون الإطار الزمني التخطيطي لأطر التعاون القطري ولبرامج الصناديق والوكالات الأخرى هو الإطار الزمني التخطيطي ذو الصلة الذي تطبقه الحكومة الوطنية المعنية.

٦ - وشارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ التقييم القطري المشترك، وهو عملية اضطلع بها الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات لترشيد عملية جمع البيانات الاجتماعية - الاقتصادية على الصعيد القطري لأغراض إعداد البرامج القطرية ورصدها وتقييمها. ومن المقرر أن توزع الصيغة النهائية للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالتقييم القطري المشترك في آذار/مارس ١٩٩٧. ومن المعتزم أن يصبح التقييم القطري المشترك أساسا لجميع البرامج القطرية في دورة البرمجة الحالية. وخلال فترة البرمجة الراهنة، سيتخذ هذا التقييم أيضا أساسا لاستعراض البرامج وتعديلها وفقا لمسار تطورها.

٧ - وقد ترغب هيئات الإدارة في أن تقر بالتقدم الذي أحرزه حتى الآن الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات، وأن تؤيد استعمال التقييم القطري المشترك، وأن تبذل مزيدا من التشجيع على استعماله بوصفه أداة ذات أهمية بالغة في كفالة التوافق والتواؤم فيما بين البرامج القطرية للصناديق والبرامج المختلفة.

جيم - الدليل المرجعي للأنشطة التنفيذية المشتركة

٨ - وفقا للمشار إليه في التقرير المتعلق بمتابعة المقررات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٦، قامت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية، بمساعدة فنية ومالية كبيرة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بنشر دليل مرجعي للأنشطة التنفيذية، زودت به حاليا جميع المكاتب القطرية وسيتخذ إطارا للتوحيد تعمل في نطاقه كل وكالة من الوكالات مستخدمة إجراءاتها التنفيذية التفصيلية الخاصة بها. ويمثل الدليل قاسما مشتركا للمفهوم النظري الموحد للأنشطة التنفيذية. وهو يمثل أيضا أداة حية سيتواصل استكمالها. ونتيجة لحلقة العمل التي عقدتها اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية في شباط/فبراير ١٩٩٧، تعكف أمانة اللجنة حاليا على استكمال عدة فصول من ذلك الدليل.

٩ - وقد ترغب هيئات الإدارة في أن تقر بأن الدليل الصادر عن اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية يمثل استجابة محددة على نطاق المنظومة للدعوة الى وضع دليل موحد، التي صدرت عن بعض التشريعات الحكومية الدولية مثل قراري الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ و ١٢٠/٥٠، وأن تشجع على تطويره وتوسيع نطاقه.

دال - بناء القدرات

١٠ - في عام ١٩٩٦، ظل بناء القدرات يمثل وسيلة أساسية في يد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمساعدة بلدان البرامج في سعيها الحثيث إلى تحقيق هدف التنمية البشرية المستدامة. وقد استُعمل تقييم البرنامج الإنمائي، الذي أجرته حكومات الدانمرك والسويد والهند والمملكة المتحدة في عام ١٩٩٥، في تغذية جهود البرنامج الإنمائي في مجال تطوير السياسات. ويتمتع البرنامج الإنمائي بحصيلة ما يناهز أربعة عقود من الخبرة في مجال بناء القدرات، كما أن الفكرة الرئيسية التي سادت التقييم هي أن الميزة النسبية التي يتمتع بها البرنامج الإنمائي في بلدان البرامج هي في مجال بناء القدرات، أما المبادرات المتفرقة المتخذة على صعيد القواعد الشعبية فإن الوضع الأفضل لها هو تركها لمنظمات المجتمع المدني. وفي عام ١٩٩٦، وبالإضافة إلى التركيز على الحاجة إلى تنمية عنصر الإدارة الصالحة، أعيد التأكيد بوجه خاص على أهمية بناء القدرات، وبخاصة قدرات مواطني البلد في مجالي الإدارة والتنسيق، بوصف ذلك جزءا لا يتجزأ من مهمة البرنامج الإنمائي. ويعزى إلى جهود بناء القدرات التي شارك فيها البرنامج الإنمائي خلال العقود الماضية معظم الفضل في المنجزات التي حققتها البلدان الحديثة العهد بالتصنيع، التي بدأت تصبح هي نفسها حاليا في عداد المانحين. ويشترط للموافقة على أي إطار للتعاون القطري في دورة البرمجة التي تبدأ في عام ١٩٩٧، أن تتضمن أهدافه صراحة هدف بناء القدرات. وعلى سبيل المتابعة لتقييم البرنامج الإنمائي، قبل البرنامج صندوقا استئمانيا من الدانمرك يكافئ حوالي ٨ ملايين دولار من أجل المبادرات الجديدة التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي في مجال بناء القدرات في بلدان معينة من بلدان البرامج.

١١ - ومن الأنشطة المهمة في مجال بناء القدرات، الأنشطة المتصلة ببناء القدرة على تنسيق المعونة وإدارتها. ويرد في دراسة معنونة "تنسيق المعونة وإدارتها: دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي"، نشرها البرنامج الإنمائي في عام ١٩٩٦، تحديد لاستراتيجية البرنامج الإنمائي وسياسته في مجال تنسيق المعونة وإدارتها وإقرار بأن المسؤولية الأساسية عن هاتين المهمتين تقع على عاتق بلدان البرامج وأن دور البرنامج الإنمائي في هذا المجال هو مساعدة البلدان، بناء على طلبها، في تعزيز قدرتها في ذلك الميدان وكذلك تقديم الدعم المباشر إلى (أ) عملية التنسيق والإدارة عن طريق آليات مثل اجتماعات المائدة المستديرة، و (ب) نظام المنسق المقيم.

١٢ - وقد ترغب هيئات الإدارة في أن تقر بالتقدم الذي أحرزه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تحديد دوره في مجال بناء القدرات، وأن تشجعه على إجراء مزيد من التحسينات في هذا الصدد بحيث يركز على ذلك الدور بمزيد من الدقة فيما يضطلع به من أنشطة تنفيذية وأن يعمل على إدماج دوره البرنامجي في (أ) المساعدة على بناء القدرات الوطنية اللازمة لتنسيق المعونة وإدارتها، و (ب) تقديم الدعم المباشر لعملية التنسيق.

هاء - الرصد والتقييم

١٣ - في عام ١٩٩٦، أتم الفريق الفرعي المعني بمواءمة السياسات والإجراءات والتابع للفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات، المبادئ التوجيهية المشتركة بشأن الرصد والتقييم، وقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإبلاغها إلى جميع المكاتب القطرية. وقد جاءت هذه المبادئ التوجيهية نتيجة لعملية استعراض مسهبة لإجراءات الرصد والتقييم قام بها الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات، وهي توفر مجموعة مفردة من البارامترات مؤسسة على مصطلحات ومفاهيم موحدة قام الفريق الاستشاري بتعريفها في جهود سابقة. وتعالج المبادئ التوجيهية موضوع الرصد والتقييم على صعيدي المشاريع والبرامج، وتوصي بنهج موحد لعمليات استعراض منتصف المدة للبرامج القطرية وأطر التعاون القطري.

١٤ - وقد اجتمع الفريق العامل المشترك بين الوكالات والمعني بالتقييم، الذي يتولى رئاسته برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، وأجرى تبادلا للمعلومات والمقترحات فيما يتعلق بتعزيز التنسيق فيما بين مكاتب التقييم التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز. وشملت المواضيع التي تناولتها المناقشة نظم تقييم الأداء في لجنة المساعدة الإنمائية والبنك الدولي والمسائل المتصلة بالتقييم وبالإشراف والمواءمة.

١٥ - ويعكف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حاليا على وضع نظام أكثر شمولا لاستيعاب الدروس المستفادة من جانب هيئات الإدارة وصنع القرار التابعة له. وتوجد قيد التطبيق حاليا عدة آليات لنشر الدروس المستفادة والتشجيع على تطبيقها في المشاريع والبرامج الجديدة. وتشمل هذه الآليات ما يلي:

(أ) إضفاء اللامركزية على الذاكرة المؤسسية، التي تسجل فيها موجزات لتقييمات فرادى المشاريع/البرامج، وذلك في قاعدة مركزية لبيانات التقييم، تضم حاليا أكثر من ٥٠٠ ١ موجز. ويجري حاليا إعادة تصميم قاعدة البيانات تلك بحيث تصبح صورتها أكثر يسرا على المستعمل، كما يجري تقليل مركزيتها بمدها إلى جميع وحدات البرنامج الإنمائي في المقر وفي الميدان وإلى وكالات الأمم المتحدة الأخرى وإلى المانحين. وتيسير سبل الوصول إلى قاعدة البيانات سيمكن مديري المشاريع/البرامج من الإلمام بأفضل الممارسات وأسوئها وبالدروس المستفادة من التقييمات السابقة في القطاعات أو المواضيع أو المناطق أو البلدان المماثلة؛

(ب) التدريب وحلقات العمل ـ وفي هذا الصدد، نظم البرنامج الإنمائي حلقتي عمل دون إقليميتين بشأن الأبعاد الجديدة في مجال الرصد والتقييم، وذلك في كوالالمبور وبراغ، تم التركيز فيهما على تطبيق الدروس المستفادة، وحضرهما الموظفون الوطنيون التابعون للبرنامج الإنمائي، والمسؤولون الحكوميون عن التقييم وممثلو المنظمات غير الحكومية؛

(ج) نشر وتوزيع نتائج جميع التقييمات المواضيعية الاستراتيجية. وتتضمن تقارير التقييم بصفة منتظمة فرعا عن النتائج والتقييمات والدروس المستفادة، وتوزع على جمهور كبير داخل البرنامج الإنمائي، بما في ذلك المجلس التنفيذي والوكالات المانحة؛ وعلى الهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات الأكاديمية وغيرها من الهيئات التي يسهم فيها الخبراء في التقييم؛

(د) تطبيق الدروس المستفادة ـ والوضع المعمول به حاليا هو أنه لا يجري النظر في الموافقة على أي مشروع أو برنامج جديد من جانب لجنة الإشراف على إدارة البرامج التابعة للبرنامج الإنمائي أو لجان تقييم المشاريع التابعة للمكاتب الإقليمية إلا بعد إجراء بحث شامل بشأن الدروس ذات الصلة وتطبيقها على النحو المناسب في تصميم المشروع و/أو البرنامج المعني.

١٦ - وعملا على مواصلة تعزيز قدرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال الرصد والتقييم، حدد البرنامج الأهداف التالية: (أ) تكييف الاشتراطات والمبادئ التوجيهية الحالية للرصد والتقييم وفقا لترتيبات البرمجة الجديدة؛ و (ب) تطبيق التطويرات المنهجية الجديدة التي يأتي بها مجتمع المانحين الدوليين؛ و (ج) إدماج الطرائق الجديدة، مثل التنفيذ الوطني والنهج البرنامجي والتنمية التشاركية، في نظام الرصد والتقييم؛ و (د) إقامة نظام متوائم للرصد والتقييم لجميع وكالات الأمم المتحدة؛ و (هـ) استخلاص الدروس المستفادة من التجربة بغية بثها من جديد في النظام. وفي عام ١٩٩٦، قام مكتب التقييم والتخطيط المركزي التابع للبرنامج الإنمائي بتنقيح المبادئ التوجيهية للرصد والتقييم التي أعدت في عام ١٩٨٨، آخذا في اعتباره الأهداف السالفة الذكر.

١٧ - ومنذ أن تم اعتماد طريقة التنفيذ الوطني، دأب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشكل خاص على تعزيز القدرات الوطنية في مجال الرصد والتقييم. وتوجد قيد التنفيذ حاليا في البرازيل وجنوب أفريقيا

والسلفادور وغيانا وكينيا والمغرب وكولومبيا مشاريع تستهدف على وجه التحديد تنمية القدرات الوطنية في مجال الرصد والتقييم. ومما يساعد على تنمية قدرة الحكومات في هذا المجال التشجيع على مشاركة الموظفين الحكوميين المسؤولين عن التقييم في حلقات العمل التي تنظم بهذا الشأن.

١٨ - ويشجع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على إجراء التقييمات المشتركة، التي تشارك في إعدادها الوكالات الأخرى حينما تكون مشتركة اشتراكا واضحا في مشروع أو برنامج ما ويرجح أن تقدم مدخلا مهما في عملية التقييم. وقد ثبت أن التقييمات المشتركة ناجحة تماما على الصعيد القطري، ولكنها أكثر صعوبة من حيث التنسيق على صعيد المقر نتيجة لأن المبادئ التوجيهية والاشتراطات المتعلقة بالرصد والتقييم ليست متوائمة تواؤما فعليا فيما بين وكالات الأمم المتحدة المختلفة، ولأن عملية التفاوض ذات الصلة أبطأ وأكثر تعقدا. ومن الخطوات العملية التي اتخذها البرنامج الإنمائي على صعيد التقييمات المشتركة بين هيئات الأمم المتحدة تقييم لأنشطة التعاون مع الرأس الأخضر اشترك فيه البرنامج الإنمائي واليونيسيف والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

١٩ - وعلى الصعيد المركزي، أجرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ستة تقييمات رئيسية في عام ١٩٩٦. وشملت هذه تقييمات لما يلي: (أ) المشاريع البيئية المضطلع بها في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ و (ب) الجهود الرامية إلى تعزيز أعمال المنسقين المقيمين؛ و (ج) البرامج العالمية والأقاليمية والإقليمية؛ و (د) احتياطي البرنامج الخاص للدورة الخامسة؛ و (هـ) طرائق التمويل المشترك؛ و (و) العملية المتصلة بإدارة القطاع العام وإصلاحه في الدول العربية. وفيما يتعلق برسم السياسات وتصميم البرامج الجديدة، أصبح البرنامج الإنمائي يعتمد بصورة متزايدة على التقييمات المواضيعية والاستراتيجية الشاملة من هذا القبيل، حيث أنها تمكن من استخلاص الدروس من عينة كبيرة من المشاريع والبرامج، في حين أن تقييم فرادى المشاريع تنتج منه بيانات يصعب التعميم على أساسها.

٢٠ - وقد ترغب هيئات الإدارة في أن تحيط علما بالتقدم الذي أحرزه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال الرصد والتقييم، وأن تشجع على زيادة الجهود المبذولة في مجال المواءمة الفعالة لأنشطة الرصد والتقييم فيما بين صناديق منظومة الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها.

واو - التنسيق على الصعيدين الميداني والإقليمي

٢١ - وفرت المتابعة المتكاملة لمؤتمرات الأمم المتحدة فرصة لتنسيق أنشطة الأمم المتحدة على ثلاثة صعد: على الصعيد العالمي، عن طريق لجنة التنسيق الإدارية وفرق العمل المشتركة بين الوكالات؛ وعلى الصعيد الإقليمي، عن طريق الاجتماعات الإقليمية للوكالات الأعضاء في لجنة التنسيق الإدارية، التي يرأسها الأمناء التنفيذيون للجان الاقتصادية الإقليمية؛ وعلى الصعيد القطري، عن طريق فرق العمل التي تعمل في إطار نظام المنسق المقيم.

٢٢ - وفي عام ١٩٩٦، واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعزيز المشاورات الدورية مع الأمناء التنفيذيين للجان الإقليمية عن طريق عقد اجتماعين بين مدير البرنامج والمدير المساعد والأمناء التنفيذيين في مناسبة انعقاد كل دورة من دورتي لجنة التنسيق الإدارية. ويشمل التعاون بين البرنامج الإنمائي واللجان الإقليمية تحليل السياسات، والاشتراك في الاجتماعات الإقليمية، وتبادل المعلومات، والجهود المشتركة في مجال تنفيذ المشاريع. وفي عام ١٩٩٦، تم اختيار مشروع رئيسي إضافي في كل منطقة ليكون وسيلة للحوار في مجال السياسات بين البرنامج الإنمائي واللجنة المعنية بشأن المواضيع البرنامجية ذات الأهمية بالنسبة إلى تلك المنطقة.

٢٣ - وفيما يتعلق بالتنسيق على الصعيد القطري، واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ١٩٩٦ تمويل مهمة المنسق المقيم بما يصل إلى حوالي ١٠٠ مليون دولار سنويا. ويغطي هذا المبلغ أيضا تكاليف الموظفين التابعين للمنسق المقيم وموظفي الدعم الذين يتصل عملهم اتصالا مباشرا بهذه المهمة، وهو يمثل حوالي ثلث الميزانية الإدارية السنوية للمكاتب القطرية، المخصصة للدعم المباشر لأنشطة منظومة الأمم المتحدة والمنسق المقيم. وعلى وجه التحديد، عمد البرنامج الإنمائي إلى تعزيز نظام المنسق المقيم عن طريق ما يلي: (أ) توسيع قاعدة اختيار المرشحين لتشمل الوكالات الأخرى؛ و (ب) توفير التمويل التنفيذي لعمل المنسق المقيم نفسه في عام ١٩٩٦، وهي خطوة تتوافق مع الترتيبات الجديدة التي وافق عليه المجلس للفترة ١٩٩٧-١٩٩٩؛ و (ج) توسيع نطاق البرامج التدريبية التي تنظم بالاشتراك مع كلية موظفي الأمم المتحدة في تورينو؛ و (د) دعم عملية الإدارة التي وضعتها الأمم المتحدة لكفالة تنفيذ قرار الجمعية العامة ٥٠/١٢٠؛ و (هـ) إعداد تقييمات أكثر إحكاما لأداء الإدارة والموظفين؛ و (و) كفالة ترابط السياسات وتناسقها على كل من صعيد المقر والصعيد القطري عن طريق النهوض بمسؤوليات التنسيق المسندة إلى مدير البرنامج من الأمين العام. وتشمل المسائل المهمة المتبقية بشأن نظام المنسق المقيم، زيادة الالتزام بذلك النظام من جانب جميع المشاركين فيه وتعزيز الأساس التشريعي لمهمة المنسق المقيم.

٢٤ - وقد ترغب هيئات الإدارة في الإقرار بالمساهمة التي قدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التنسيق على الصعيدين الميداني والإقليمي، وأن تشجع على زيادة المواءمة بين أنشطة التنسيق المضطلع بها على الصعد العالمية والإقليمية والقطرية.

ثانيا - الإدارة والموظفون والشؤون المالية

ألف - نظم المراجعة الإدارية والمساءلة المتعلقة بالمعونة

٢٥ - في عام ١٩٩٦، استمر التعاون المباشر بين خدمات المراجعة الداخلية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ونظائرها في هيئات الأمم المتحدة الأخرى. وأجريت مشاورات بشأن إنشاء قواعد بيانات تضم النتائج المشتركة لعمليات المراجعة، والحاجة إلى كفالة التماثل في نطاق عمليات المراجعة الإدارية بما يتيح اتخاذ إجراءات تصحيحية منسقة، والاستعانة بمتعاقدين خارجيين لإجراء عمليات المراجعة الداخلية. وقام

البرنامج الإنمائي من جانبه بجعل هدف كفالة المساءلة على النحو الأمثل أحد أهدافه المؤسسية الخمسة في عام ١٩٩٦. وعملا على تحقيق هذا الهدف، قام البرنامج بما يلي: (أ) توسيع نطاق عمليات المراجعة على نحو مبتكر وفعال من حيث التكلفة، وشمل ذلك إنشاء مركزين إقليميين للخدمات، أحدهما لأفريقيا والآخر لآسيا؛ و (ب) تحديد إطار للمساءلة يغطي جميع النظم الإدارية الرئيسية بغرض تنفيذه في عام ١٩٩٧؛ و (ج) إنشاء آليات مثل اللجنة الدائمة للمسؤولية الشخصية والتبِعة المالية، لكفالة السرعة في عمليتي الاستعراض واتخاذ القرار وفقا للأصول القانونية؛ و (د) إنشاء قاعدة بيانات لتتبع عملية تنفيذ المراجعة الداخلية؛ و (هـ) وضع إجراءات شفافة قائمة على استعراض النظراء من أجل عمليات تقييم الموظفين وتوظيفهم وترقيتهم وانتدابهم؛ و (و) دمج جميع الحالات الشاملة لعنصر المساءلة في قاعدة بيانات واحدة؛ و (ز) تنفيذ إجراءات لتحميل الأشخاص الذين يلحقون خسائر بالمنظمة تبِعة ذلك، والمعاقبة على ما يرتكب من مخالفات للقواعد والأنظمة المالية؛ و (ح) كفالة إبلاغ جميع الموظفين بصفة منتظمة بالإجراءات المتخذة لدى حدوث مخالفات؛ و (ط) زيادة معدل الامتثال لعمليات المراجعة المتعلقة بالمشاريع المنفذة وطنيا من ٨ في المائة في عام ١٩٨٩ إلى ٧٠ في المائة في عام ١٩٩٦.

باء - تحقيق التساوق في عرض الميزانيات

٢٦ - امتثالا للمقرر ٣٠/٩٤ الذي اتخذه المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، أحرز قدر هائل من التقدم في تحقيق التساوق في عرض الميزانيات. وقد قدم إلى المجلس في دورته العادية الأولى المعقودة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ تقرير معنون "تحقيق التساوق في عرض الميزانيات: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (E/ICEF/1997/AB/L.3 ،DP/1997/2)" تضمن اقتراح شكل موحد لعرض ميزانيات الدعم لفترات السنتين، وخلاصة من المصطلحات والتعاريف الموحدة، ومنهجية موحدة لإعداد تقديرات الميزانية. وقد وافقت المجالس التنفيذية المختصة على هذا الشكل الموحد بعد المشاورات المباشرة التي جرت بين شُعب الشؤون المالية التابعة لها، التي قامت بعد ذلك بإبلاغ المجالس بنتائج تلك المشاورات.

جيم - أماكن العمل والخدمات الإدارية المشتركة

٢٧ - قام الفريق الفرعي المعني بأماكن العمل والخدمات المشتركة والتابع للفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات، والذي رأسه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ١٩٩٦، باستعراض الإجراءات المتخذة لإقامة أماكن عمل مشتركة، واتفق على وجوب تحسين المنهجية والمبادئ التوجيهية التنفيذية لإقامة وتنفيذ أماكن العمل المشتركة ، وكذلك تحسين ولاية الفريق الفرعي. وعلى وجه التحديد، لا حظ الفريق الفرعي عدم وجود خبرة تقنية في مجالي العقارات وإدارة المرافق. وقد ركز البرنامج الإنمائي، في مشاوراته مع الهيئات الشقيقة، على أهمية الخدمات المشتركة كشرط أساسي لإقامة أماكن عمل فعلية مشتركة.

٢٨ - ويتوقع الفريق الفرعي أن يتمكن، بمساعدة من خبراء استشاريين في إدارة العقارات تتوافر لديهم صلات دولية واسعة، من إنتاج النواتج التالية في عام ١٩٩٧: اختصاصات منقحة للفريق الفرعي؛ وتعريف للمعايير والمبادئ التوجيهية التنفيذية المحددة للملكية و/أو التصرف النهائي في الممتلكات؛ ومبادئ توجيهية تنفيذية لإقامة أماكن عمل مشتركة في المستقبل، تغطي ضمن ما تغطيه تدابير تقاسم التكاليف والخدمات، ومراقبة التكاليف، وإدارة المشاريع، والتصرف الجزئي أو الكلي في الممتلكات أو زيادتها، ومنهجية لتحليل التكاليف والفوائد لدعم عملية صنع القرار في مجال أماكن العمل والخدمات المشتركة.

٢٩ - وقد ترغب هيئات الإدارة في أن تقر بالتقدم المحرز حتى الآن بشأن أماكن العمل والخدمات المشتركة، وأن تؤكد من جديد ضرورة زيادة الكفاءة عن طريق جملة أمور منها دمج الهياكل الأساسية الإدارية للمنظمات، وذلك بالقيام، بالتعاون مع الحكومات المضيفة، بتأسيس خدمات مشتركة، وعند الاقتضاء إيجاد أماكن عمل مشتركة.

الجزء الثاني

متابعة قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠

أولا - تقييم تحليلي للآثار المترتبة في مجال الأنشطة التنفيذية على الاتجاهات الأخيرة في حقل الموارد الأساسية والموارد الأخرى

٣٠ - يبين تحليل الاتجاهات السائدة بشأن مدى توافر الموارد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سنة ١٩٩٦ والسنوات السابقة، حدوث نمو قوي ومستمر في الموارد الكلية، يعزى أساسا إلى ما حدث من زيادات في الموارد غير الأساسية، في حين أن حركة الموارد الأساسية ظلت راكدة. وقد تذبذبت المساهمات السنوية في الموارد الأساسية للبرنامج الإنمائي على مدى الدورة الخامسة، فانخفضت من ٩٠٠ ٠٠٠ ١٧٧ ١ دولار في عام ١٩٩٢ إلى ٠٠٠ ٠٠٠ ٩٠٣ دولار في عام ١٩٩٥، وإلى ما يقدر بمبلغ ٨٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار في عام ١٩٩٦. ويتبين من التبرعات المعلنة لعام ١٩٩٧ ومن تقديرات أخرى أن الموارد الأساسية في تلك السنة ستزيد زيادة طفيفة عن المبلغ المتوقع لعام ١٩٩٦، وهو ٨٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار. غير أن الموارد الكلية، التي تشمل الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية معا، زادت على مدى الفترة نفسها من ٧٣٩ ١٠٠ ٠٠٠ ١ دولار إلى ٩٢٥ ٠٠٠ ٠٠٠ ١ دولار في عام ١٩٩٥، ومن المقدر أن تصل إلى ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٢ دولار في عام ١٩٩٦. والنتيجة التي تستمد من ذلك واضحة، وهي أن كل المتبرعين للبرنامج الإنمائي - أي المانحين التقليديين وبلدان البرامج - يواجهون كمجموعة عقبات تحول دون زيادة التمويل الأساسي. وتحليل أسباب هذه الظاهرة سيبين الطرق التي يتعين أن يسير فيها البرنامج الإنمائي لكي يظل منظمة ممولة تمويلا كافيا.

ثانيا - توصيات بشأن زيادة الموارد الأساسية

٣١ - لا تزال الموارد الأساسية تشكّل الوسيلة الرئيسية لتوفير المساعدات العالمية المتعددة الأطراف المنزهة عن الغرض، وستظل تشكل أساس قواعد الموارد التي يعتمد عليها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ولا يمكن لأي منظمة أن تكون متعددة الأطراف بحق بدون موارد أساسية. ومن المناسب حاليا توجيه المنح المقدمة للموارد الأساسية للبرنامج الإنمائي إلى مجموعة أصغر نسبيا من البلدان وإلى عدد أقل من الأنشطة التي تتصل بالتنمية البشرية المستدامة. وهذه البلدان والأنشطة لا تتطابق فحسب مع مصالح فئات معينة في البلدان المانحة ولكنها تعكس أيضا نتائج المؤتمرات الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة، مثل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وتمثّل بالتالي توافق الآراء الذي أجمعت عليه أغلبية الدول.

٣٢ - وعلى الرغم من ذلك، أخذت تتضح حاليا صعوبة زيادة ذخيرة التبرعات للموارد الأساسية. فالمانحون المستجدون بوجه خاص كل منهم يركز أنظاره على منطقته أو على البلدان التي يرتبط بها بروابط جغرافية وتاريخية وثقافية. وهؤلاء المانحون قد لا تكون لهم نفس أهداف المانحين التقليديين إزاء الفئة الصغيرة نسبيا من البلدان المنخفضة الدخل التي يمكن أن تستفيد إلى أقصى حد من الموارد الأساسية، ومن ثم فإنهم ينزعون إلى التماس الصناديق الاستئمانية أو برامج تقاسم تكاليف المشاريع التي تستهدف منطقة كل منهم أو فرادى البلدان في تلك المناطق بدلا من التبرع للموارد الأساسية للبرنامج الإنمائي. أما المانحون التقليديون الرئيسيون فيبدو حاليا أن قيود الميزانية لديهم تفرض حدا أقصى على تبرعاتهم للموارد الأساسية للبرنامج الإنمائي على الرغم من أن تلك الأنشطة يستخدم معظمها في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في البلدان المنخفضة الدخل، ومن ثم فإنها تعكس بوضوح أهداف المعونة التي يتوخاها هؤلاء المانحون.

٣٣ - وبناء على ذلك، يمكن اتباع النهج الثلاثة التالية لزيادة التبرعات للموارد الأساسية:

(أ) جعل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أكثر كفاءة وشفافية لزيادة درجة جاذبيته في هذا الوقت الذي يغلب فيه قيام المانحين التقليديين الرئيسيين بتقليص هياكلهم الأساسية ومؤسساتهم المخصصة لتقديم المعونة. ويمكن للبرنامج الإنمائي، عن طريق استهداف مجموعة متماثلة من البلدان وجعل التنمية البشرية المستدامة هدفه الشامل، أن يصبح قناة متزايدة الجاذبية للمانحين التقليديين. وقد تم في اجتماع رفيع المستوى عقدته لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام ١٩٩٦ بشأن التعاون المتعدد الأطراف، حث جميع المانحين على إمعان التفكير بصورة جدية في سبل التوصل إلى أفضل مزيج ممكن من المعونة الثنائية والمعونة المتعددة الأطراف. ويلزم للبرنامج الإنمائي هو وشقيقاته من الوكالات البرهنة على كفاءة المعونة المتعددة الأطراف وشفافيتها ومصداقيتها كوسيلة لتحقيق الأهداف النهائية للتنمية المستدامة التي تركّز على البشر، التي أجمع عليها المجتمع العالمي في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية؛

(ب) إقناع المانحين المستجدين بأنه مع تزايد العولمة على الصعيد الاقتصادي فإن البلدان التي يستهدفها البرنامج الإنمائي بالتمويل الأساسي تمثّل شركاء اقتصاديين محتملين للمانحين المستجدين وأن التبرع للموارد الأساسية يساعد هؤلاء الشركاء المحتملين على التنمية ويفتح الطريق المؤدي إلى جني فوائد متبادلة طويلة الأمد. ومحاولة إقناع المانحين بالتبرع للموارد الأساسية أمر عسير، حيث أن المنح التي يتبرعون بها للأموال غير الأساسية تعطيهم سيطرة أكبر على المقاصد التي توجّه إليها تلك المنح، ولكن لا بد من إقناعهم بذلك إذا أريد كفالة البقاء للتعاون المتعدد الأطراف؛

(ج) التماس تبرعات إضافية للموارد الأساسية من البلدان المستفيدة الصافية، التي تمثّل المستفيد الرئيسي من الأموال الأساسية.

ثالثا - الأهداف المعتمدة

٣٤ - إن جعل هدف تعبئة الموارد عنصرا أصيلا من عناصر أطُر التعاون القطري يعكس اعترافا بأهمية كل من الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية في السنوات المقبلة، ويمثل على وجه الخصوص إقرارا بعدم كفاية الموارد الأساسية لتحقيق أهداف أطر التعاون القطري. كما أن أهداف تعبئة الموارد ستتخذ أساسا لتقييم البرامج، حيث أن تعبئة الموارد تمثّل مؤشرا ساطعا لمدى أهمية أي برنامج للمانحين والمستفيدين. ويعكس هدف تعبئة الموارد الطابع اللامركزي للاستراتيجية الحالية للبرنامج الإنمائي في مجال تعبئة الموارد. وتقع على عاتق العاملين على الصعيد القطري - في كل من الحكومة المضيفة ومكتب البرنامج الإنمائي - مسؤولية بذل كل ما في الوسع لتحويل هدف تعبئة الموارد إلى حقيقة واقعة.

رابعا - الأولويات والبرامج التي وافق عليها المجلس التنفيذي

٣٥ - أدى عدد من المقررات الرئيسية التي اتخذها المجلس التنفيذي، بما في ذلك المقرران ١٦/٩٤ و ٢٣/٩٥، إلى تغيير الآلية التي يستخدمها البرنامج الإنمائي في تعبئة وتخصيص موارده. فقد تحول التركيز من نظام رقم التخطيط الإرشادي القائم على أساس الاستحقاق إلى نظام القدر المخصص من الموارد الأساسية القائم على أساس الأداء، الذي يعترف فيه صراحة بالترابط بين الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية. ويجب أن يكون هناك تفاعل إيجابي بين الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية، يؤدي فيه ازدياد أحدهما إلى ازدياد الآخر، وذلك إذا أريد لإطار التعاون أن يحقق المرجو منه. وجميع أهداف تعبئة الموارد المقرر أن ينظر فيها المجلس في عام ١٩٩٧ ستعكس تلك المقررات. كما أن التوزيع القطاعي لمخصصات موارد البرنامج الإنمائي آخذ في التحول حاليا على نحو يعكس مجالات التركيز الرئيسية للتنمية البشرية المستدامة، بما في ذلك (أ) القضاء على الفقر؛ و (ب) العمالة؛ و (ج) إدراج عنصر نوع الجنس في مجال التنمية؛ و (د) البيئة؛ و (هـ) الإدارة السليمة. ويتوقع البرنامج الإنمائي أن يؤدي هذان التحولان الرئيسيان في الهيكل والمضمون إلى اجتذاب المانحين التقليديين والمستجدين للتبرع للأموال الأساسية، التي يجب أن تظل جوهر البرنامج الإنمائي.

خامسا - مصادر وطرائق جديدة ومبتكرة لتمويل الأنشطة التنفيذية

٣٦ - نظرا إلى أن هذه المسألة ستغطى تغطية مسهبة في تقرير يعده الأمين العام لتقديمه إلى الجمعية العامة عملا بالفقرة ١٧ من الجزء أولا من المرفق الأول للقرار ٢٢٧/٥٠، ويساهم فيه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مساهمة مستقلة، فلن تدرج في هذا التقرير بشأن هذا الموضوع سوى بضعة تعليقات قليلة. ويقر البرنامج الإنمائي بأن التدفقات من الموارد الخاصة أصبحت تتضاءل إلى جانبها حاليا المساعدة الإنمائية الرسمية، وبأنه يسعى كجزء من استراتيجيته في مجال تعبئة الموارد إلى الاستفادة من القطاع الخاص بوصفه مصدرا إضافيا للتمويل دون المساس على أي نحو بمبادئ الحياد في مجال المساعدة المتعددة الأطراف. وفي عام ١٩٩٦، وضع البرنامج الإنمائي مشروع مبادئ توجيهية بغية الاستعمال في قبول المساهمات من القطاع الخاص.

٣٧ - وقد ترغب هيئات الإدارة في أن تحيط علما بحالة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بالتمويل الأساسي وغير الأساسي، وأن تؤكد من جديد الأهمية الجوهرية للتمويل الأساسي، وأن تشجع على مواصلة تقديم الدعم من جانب جميع المساهمين في الأموال الأساسية للبرنامج الإنمائي، مع الإقرار بأنه إذا زادت الموارد الأساسية، فستزداد الموارد غير الأساسية هي الأخرى. وتمشيا مع بعض التشريعات، مثل ما يتضح في مقرر المجلس التنفيذي ٢٣/٩٥، قد ترغب هيئات الإدارة أيضا في تشجيع البرنامج الإنمائي وهيئاته الشقيقة على أن تعمل بنشاط على التماس مصادر وطرائق جديدة للتمويل، بما في ذلك البلدان الخارجة عن نطاق مجموعة المانحين التقليديين، التي زادت قدرتها على المساهمة في ميدان التعاون الإنمائي الدولي في السنوات الأخيرة.

الجزء الثالث

متابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٦/١٩٩٦ والمقررات التي اتخذت في المؤتمرات الدولية الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة، بما في ذلك تنفيذ برامج العمل التي اعتمدتها تلك المؤتمرات

٣٨ - في عام ١٩٩٦، شارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جميع الأفرقة الأربعة المشتركة بين الوكالات التي أنشأتها لجنة التنسيق الإدارية لتشكيل إطار متكامل لمتابعة المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة، والتي يسلم في إطارها بأن نتائج المؤتمرات متتامة فيما بينها وبأن أنشطة المتابعة المتعلقة بمواضيع محددة يجب أن تأخذ في الاعتبار نتائج جميع المؤتمرات. وعقب اختتام مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، بادر البرنامج الإنمائي إلى جعل القضاء على الفقر مجال التركيز الرئيسي في إطار اهتمامه بالتنمية البشرية المستدامة. وقد عين هذا المجال أيضا بوصفه الموضوع المشترك بين جميع المؤتمرات الرئيسية. وشرع البرنامج الإنمائي والمنسقون المقيمون الذين يدعمهم في عام ١٩٩٦ في مساعدة البلدان

في وضع استراتيجيات شاملة لمكافحة الفقر وفي العمل على توفير الدعم المنسق من جانب الأمم المتحدة لتلك الاستراتيجيات.

٣٩ - والهدف الأساسي التي ترمي إليه الأفرقة المشتركة بين الوكالات هو كفالة توفير الدعم من مستوى المقر للمنسقين المقيمين والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة على نحو يمكنهم من القيام بفعالية بمساعدة الحكومات والمؤسسات الوطنية في سعيها إلى تحقيق الأهداف والالتزامات التي تحددت في مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية. وعلى الصعيد القطري، يتمثل الهدف في الانتقال إلى مرحلة جديدة من مراحل التنسيق بين الوكالات، محورها الأهداف وليس مجرد التشارك في المعلومات.

٤٠ - وتشمل الأفرقة الأربعة فريقا معنيا بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع، يرأسه صندوق الأمم المتحدة للسكان؛ وفريقا معنيا بالعمالة وموارد الرزق المستدامة، ترأسه منظمة العمل الدولية؛ وفريقا معنيا بتوفير بيئة تمكينية للبيئة لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ وفريقا معنيا بالمرأة والمساواة بين الجنسين. وبعد عرض الإطار المتكامل لمتابعة مؤتمرات الأمم المتحدة على لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، في الاجتماع الرفيع المستوى المعقود في عام ١٩٩٦، نظم مدير البرنامج الإنمائي اجتماعا مع رئاسة لجنة المساعدة الإنمائية ورؤساء الأفرقة المشتركة بين الوكالات والتابعة للجنة التنسيق الإدارية. واتفق على وضع خطة عمل مشتركة لكفالة التكامل بين الجهود في تنفيذ الاستراتيجية المجملة في المنشور الصادر عن لجنة المساعدة الإنمائية والمعنون "تشكيل القرن الحادي والعشرين" وتنفيذ الإطار المتكامل لمتابعة مؤتمرات الأمم المتحدة، اللذين يستهدفان نفس الأهداف تقريبا.

٤١ - وعلى الصعيد القطري، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التمويل المباشر للأنشطة المضطلع بها في إطار نظام المنسق المقيم لأغراض متابعة المؤتمرات. ففي الهند، على سبيل المثال، أنشئت للأمم المتحدة وحدة للدعم مشتركة بين الوكالات كجزء من مكتب المنسق المقيم للمساعدة في تشكيل إطار موحد لوكالات الأمم المتحدة. وأنشأت وكالات الأمم المتحدة في كازاخستان أربعة أفرقة مواضيعية مسؤولة عن متابعة مؤتمرات الأمم المتحدة. وتعالج هذه الأفرقة، على وجه الترتيب، مواضيع الخدمات الاجتماعية، والتنمية المستدامة، والعمالة، والنهوض بالمرأة. وأنشأت وكالات الأمم المتحدة في نيجيريا خمسة أفرقة مواضيعية للعمل في مجالات القضاء على الفقر، والتنمية الاجتماعية، وبناء القدرات، وإيجاد فرص العمل وموارد الرزق المستدامة، والزراعة المستدامة والتنمية البيئية. أما الفريق القطري التابع للأمم المتحدة في الفلبين، فيقدم الدعم حاليا لخطة الحكومة في مجال الإصلاح الاجتماعي، وهي خطة متكاملة تشمل نتائج عدد من مؤتمرات الأمم المتحدة والمؤتمرات الوطنية. وأنشئت على الصعيد المحلي فرق عمل تناظر الأفرقة العاملة على الصعيد العالمي. وبالإضافة إلى ذلك، واصل البرنامج الإنمائي في عام ١٩٩٦ توفير خدمات الأمانة لمبادرة الأمم المتحدة الخاصة بأفريقيا المصممة لتيسير تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا والتدابير المتصلة بأفريقيا التي دعت إلى تنفيذها مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية.

٤٢ - وبعد أن أيدت الجمعية العامة في قرارها ٢٢٧/٥٠ طريقة فرق العمل الصغيرة المشتركة بين الوكالات كأداة عمل مركزية للجنة التنسيق الإدارية من أجل وضع برامج مشتركة بين الوكالات على الصعد التنفيذية، سيواصل البرنامج الإنمائي المساهمة بالموارد المالية والبشرية لدعم تلك الأفرقة المشتركة بين الوكالات على كل من صعيد المقر والصعيد القطري.

٤٣ - وقد ترغب هيئات الإدارة في أن تحيط علما بالتقدم الذي أحرزه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها في مجال المتابعة المتكاملة للمؤتمرات، وأن تشجع على تحقيق الإدماج التام لجميع أنشطة متابعة المؤتمرات، بما في ذلك الأنشطة المتعلقة بمؤتمر القمة العالمي المعني بالأغذية، داخل الإطار المشترك للجنة التنسيق الإدارية ونظام المنسق المقيم على الصعيد القطري وفقا للمطلوب في بعض التشريعات، مثل قراري الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠ و ١٧١/٥١.

الجزء الرابع

متابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٣/١٩٩٦

٤٤ - أحرز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقدما كبيرا في عام ١٩٩٦ في مجال العمل بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٣/١٩٩٦، ويتضح هذا بوجه خاص في الاتفاقين الجديدين المبرمين مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وفي استمرار التعاون على الصعيد القطري في عدة حالات جديرة بالتنويه.

٤٥ - ففي تموز/يوليه ١٩٩٦، وقع الرئيسان التنفيذيان لصندوق النقد الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي رسالة مشتركة موجهة إلى موظفي المنظمتين بشأن التعاون بينهما، ودعوا فيها موظفي المنظمتين إلى التعاون على نحو أوثق بشأن المساعدات التقنية الجديدة والجارية، ومذكرات الاستراتيجية القطرية (حينما تطلب الحكومات ذلك)، والورقات الإطارية للسياسات العامة، وأكدا على الحاجة إلى زيادة التعاون في البلدان التي مرت بأزمات أو توشك على التعرض لها، وفي البلدان التي تضطلع بتنفيذ برامج تشمل إصلاحات وتحولات ذات وجهة سوقية.

٤٦ - وكان التطور الرئيسي في مجال التعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي هو توقيع اتفاق تنسيق المعونة بين البنك الدولي والبرنامج الإنمائي، الذي وإن كان يركز أساسا على الدورين المتتامين للبنك والبرنامج الإنمائي في اجتماعات المائدة المستديرة واجتماعات الأفرقة الاستشارية، فإنه يتضمن أيضا أحكاما بصيغ جديدة بشأن الأنواع الأخرى من اجتماعات تنسيق المعونة، وتنمية القدرات، ودور المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، والبرنامج الخاص للبنك الدولي للمساعدة من أجل أفريقيا والحالات التالية لانتهاء المنازعات. وهذا الاتفاق هو الإطار الذي ينفذ فيه البرنامج الإنمائي الفقرة ١٧ من القرار ٤٣/١٩٩٦، التي يدعو فيها المجلس الجهاز الإنمائي للأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز إلى تحسين

التعاون فيما بينهما بشأن التحضير لاجتماعات المائدة المستديرة والأفرقة الاستشارية التي تعقد لتشجيع المناقشات المتعلقة بالسياسات، وبشأن مناقشة تلك الاجتماعات ومتابعتها.

٤٧ - واجتمع في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ فريق عامل مشترك بشأن رصد الفقر، ضم ممثلين للبنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لمناقشة إنشاء صفحة رئيسية مشتركة بشأن رصد الفقر على شبكة الإنترنت، واختبار استبيان المؤشرات الأساسية للرفاه الاجتماعي على صعيد الميدان، وإعداد صيغة تشاركية لتقييم الفقر كجزء من نظام متكامل لرصد الفقر. وأنشئ في حزيران/يونيه ١٩٩٦ فريق استشاري لمساعدة أشد الناس فقرا. وكلا البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية عضو في هذا الفريق الذي يركز على تمويل الأنشطة الصغرى. ووقع البنك الدولي والبرنامج الإنمائي أيضا مذكرة تفاهم لتعزيز علاقة العمل فيما بينهما بشأن التعاون التقني الذي يستهدف بناء القدرات الوطنية في مجالي الرصد والتقييم.

٤٨ - ولا يزال مرفق البيئة العالمية يشكل مجالا مهما آخر من مجالات التعاون فيما بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وتم في الاجتماع الثامن لمجلس المرفق، الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، اعتماد برنامج عمل البرنامج الإنمائي، الذي تبلغ تكلفته ٥٠,٥ مليون دولار ويغطي سبعة مشاريع وطنية وثلاثة مشاريع إقليمية.

٤٩ - ولا يزال إعداد المشاريع وتنفيذها يمثل شكلا مهما من أشكال التعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي على الصعيد القطري. ويقوم البرنامج الإنمائي، عن طريق تمويل الخبراء الاستشاريين وإجراء الدراسات عادة، بالمساعدة في إعداد المشاريع الاستثمارية كي يمولها البنك الدولي بعد ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، قررت الحكومات استعمال حصائل عناصر التعاون التقني في القروض المقدمة من البنك الدولي بوصفها مساهمات في إطار تقاسم التكاليف في مشاريع البرنامج الإنمائي في القطاع نفسه. والميزة الرئيسية لهذه الترتيبات، من وجهة نظر البلد المقترض، هي زيادة سرعة تنفيذ تلك العناصر من المشاريع الاستثمارية، عن طريق اشتراك البرنامج الإنمائي في ذلك.

٥٠ - ومن المنجزات الأخرى في مجال التعاون على الصعيد القطري، دراسة استقصائية أجراها مكتب خدمات الدعم بالأمم المتحدة، واشترك فيها ١٠٥ من المنسقين المقيمين، بشأن حالة العلاقات بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز. وقد بيَّن التقرير الموجز الذي تم إعداده بشأن هذه الدراسة الاستقصائية جودة هذا التعاون ووثاقته بوجه عام، ولكنه أبرز أيضا رغبة كثير من المنسقين المقيمين في أن يستمر إطلاعهم على نحو أفضل على المهام والمشاورات التي تضطلع بها مؤسسات بريتون وودز على الصعيد القطري، خصوصا بالنسبة إلى المسائل التي تحظى بالاهتمام على نطاق المنظومة.

٥١ - أما الفريق العامل المؤلف من كبار مسؤولي الأمم المتحدة والمعني بتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، فقد واصل الاجتماع وأصدر تقريرا تضمن توصيات محددة في عدة مجالات منها

على سبيل المثال مواضيع البلدان التي تمر بظروف خاصة، وتبادل المعلومات، والتعاون على الصعيد القطري، وتنسيق السياسات، وتقديم التقارير إلى الهيئات الحكومية الدولية. وسيكون ذلك التقرير أحد المدخلات التي ستستخدم في إعداد تقارير الأمين العام التي ستقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة في هذا المجال.

٥٢ - ويتضح من هذا أن نطاق التعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسات بريتون وودز أصبح يتصف بصورة متزايدة بالصفة الفنية ويزداد توجهه أكثر فأكثر نحو السياسات، تمشيا مع أحكام القرار ٤٣/١٩٩٦. ويمثل هذا تحولا عن العلاقة التقليدية، التي كانت المهمة الأساسية للبرنامج الإنمائي فيها هي تمويل المساعدة التقنية التي تنفذها مؤسسات بريتون وودز.

٥٣ - وقد ترغب هيئات الإدارة في أن تحيط علما بمنجزات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال العلاقات مع مؤسسات بريتون وودز، وأن تشجع على تحقيق مزيد من التقدم في مجال الحوار الفني الناشئ على صعيد السياسات، بالإضافة إلى مواصلة التعاون التقليدي في إعداد المشاريع وتنفيذها.

ثانيا - مقتطفات من تقرير الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لصندوق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان المعقودة في الفترة من ١٢ إلى ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٧

الفصل السابع - التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادية والاجتماعي

١ - قدم مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقريره إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (DP/1997/15)، مشيرا إلى الأهمية الكبيرة التي يعزوها لمناقشة البند، وأشار إلى الشكل الموحد لعرض التقارير الذي اتفق عليه مع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها الأخرى، ونطاق الشمول في تقرير متابعة قرارات الجمعية العامة الأربعة ذات الصلة والمتمايزة فيما بينها، وإدراج ملاحظات المجلس التنفيذي وتوصياته بشأن تقرير العام السابق.

٢ - وذكر أن متابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٢/٩٦ ترتبط ارتباطا مباشرا بتنفيذ قراري الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ و ١٢٠/٥٠، وأن من مهامه بصفته مديرا للبرنامج تولي الدعوة إلى عقد اللجنة التنفيذية لفريق التعاون الإنمائي من بين الأفرقة القطاعية الأربعة التي أنشأها الأمين العام. وبصفته داعيا إلى عقد اللجنة التنفيذية، فقد أعطى الأولوية لمتابعة قرار الجمعية العامة ١٢٠/٥٠ وتنفيذ ما حدده الأمين العام بتدابير إصلاح "المسار الأول" في فريق التعاون الإنمائي. وتستهدف اللجنة التنفيذية، التي تجتمع شهريا - تعزيز نظام المنسقين المقيمين والتحول نحو الأخذ بأماكن العمل والخدمات المشتركة، ووضع إطار للمساعدة الإنمائية خاص بالأمم المتحدة. وقد وافقت اللجنة التنفيذية في ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٧ على الإبقاء على الترتيب الحالي بشأن نظام المنسقين المقيمين تحت ولاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في ضوء ما هو مفهوم بأنه ستطرأ تحسينات رئيسية على طريقة عمل هذا النظام. ثم وصف مدير البرنامج عدة أوجه من نظام المنسقين المقيمين ستتولى بحثها اللجنة التنفيذية لفريق التعاون الإنمائي، وأفاض في بيان الميزات النسبية لتولي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قيادة نظام المنسقين المقيمين. فالقيادة التي يمارسها مدير البرنامج بصفته الداعي إلى عقد اللجنة التنفيذية لفريق التعاون الإنمائي أمر يتفق مع ولاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على نظام المنسقين المقيمين على الصعيد القطري. وذكر أن فريق التعاون الإنمائي قد تناول موضوع أماكن العمل والخدمات المشتركة، وإطار التعاون الإنمائي المقترح. وسوف يجري تعزيز مكتب دعم وخدمات منظومة الأمم المتحدة، الذي يُسانده في دوره بصفته الداعي إلى عقد اللجنة التنفيذية، وذلك من خلال إعارات تتم مستقبلا للموظفين من صندوق الأمم المتحدة للسكان، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي.

٣ - وفي معرض الإشارة إلى مثال من أفضل أمثلة النشاط المنسق على نطاق المنظومة، نوه مدير البرنامج بأعمال الفرق المشتركة بين الوكالات التي أنشأتها لجنة التنسيق الإدارية كي تؤلف إطارا متكاملا لمتابعة مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية. وسوف يقوم مكتب دعم وخدمات منظومة الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية التابعة للجنة التنسيق الإدارية بعقد حلقة عمل عن

متابعة المؤتمرات في خريف ١٩٩٧ في مركز تورينو، قبل استئناف استعراض الموضوع في الدورة الثانية للجنة التنسيق الإدارية في ١٩٩٧. ثم عرض مدير البرنامج لاهتمامه بترشيد العلاقة بين عملية استعراض متابعة المؤتمرات من جانب الأفرقة المشتركة بين الوكالات وعلى الصعيد الحكومي الدولي، بما في ذلك الحاجة إلى ترتيبات أكثر اتساقا لتقديم التقارير. فمن الممكن - مثلا - أن تتولى الوكالات الرئيسية المعنية تقديم تقرير عن كل مؤتمر إلى اللجنة الفنية المعنية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بدعم من الأمانة العامة للأمم المتحدة. وبالمثل، يمكن أن تعد للمجلس سنويا تقارير تستند إلى جهود فرق العمل الثلاث التابعة للجنة التنسيق الإدارية واللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بشؤون المرأة والمساواة بين الجنسين، على أن يتولى تنسيقها الجانب الداعي إلى عقد فريق التعاون الإنمائي. وبذلك يمكن إعداد التقارير الخاصة بالتنفيذ الشامل عن كل مؤتمر على حدة، وإعداد تقارير عن المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة لبلدان البرنامج.

٤ - وفي إطار متابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٤٣، أورد التقرير (DP/1997/15) التدابير المتخذة لتحسين التعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسات بريتون وودز. وأبلغ مدير البرنامج المجلس التنفيذي أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على علم بالاتجاهات الجديدة لإدارة البنك الدولي، وأنه يأمل في إمكانية تطوير الحوار مع البنك من أجل ضمان التكامل وتقسيم العمل بين المنظمتين. وأعرب عن رأيه بأن المساعدة التقنية التعاونية القائمة على المنح والهادفة إلى بناء قدرات التسيير والإدارة الأساسية لصالح التنمية البشرية المستدامة ينبغي أن تكون مسؤولية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٥ - وفي معرض الإشارة إلى متابعة قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠، أبلغ مدير البرنامج المجلس التنفيذي أن البرنامج بصدد وضع استراتيجية تمويل شاملة. بيد أن عدد المشاورات غير الرسمية بشأن موضوعات أخرى لم يترك فرصة لعقد مشاورات غير رسمية تمهد الطريق لاستراتيجية التمويل. وقال إنه يأمل أن تغدو الورقة الخاصة بذلك متاحة في الدورة العادية الثالثة في عام ١٩٩٧، عقب مباحثات الدورة الحالية، وفي المشاورات غير الرسمية التي ستعقد في حزيران/يونيه، وفي المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وتضم الفقرتان ٣٣ و ٣٦ من الوثيقة DP/1997/15 نواة استراتيجية لتعبئة الموارد، سيجري تفصيلها في الورقة المشار إليها. وذكر أن الإيرادات المتوقعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ١٩٩٧ تُقدر بملياري دولار من الموارد الإجمالية، منها ٨٠٠ مليون دولار تقريبا تبرعات للميزانية الأساسية. وأكد أنه في حين أن هدف تعبئة الموارد الشاملة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيتمثل في المجموع الكلي لجميع أهداف تعبئة الموارد التي تخص أطر التعاون القطري، إلا أن القاعدة الصلبة هي المساهمات في الميزانية الأساسية. وينبغي النظر بجدية إلى هدف تعبئة الموارد الأساسية البالغ ٣,٣ مليار دولار للفترة ١٩٩٧-١٩٩٩، والوارد في مقرر المجلس التنفيذي ٢٣/٩٥. ورغم ما قام به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من إصلاح وتبسيط تنظيمي وتحسينات في التسيير والإدارة، حسبما ورد في قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠، فقد استمر الانخفاض في المساهمات في الميزانية الأساسية. وإذا كان لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن ينهض بجميع المهام المسندة إليه مسؤوليتها وأن يستجيب بفعالية لاحتياجات البلدان النامية، فلا بد من أن يتوافر لميزانيته الأساسية

مزيد من المساهمات. ويود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يتحول إلى استراتيجية تمويل تحقق قاعدة أعلى مستوى وأكثر قابلية للتنبؤ مما عليه الأمر في الوقت الحالي.

٦ - ثم قام نائب المديرة التنفيذية (السياسة والإدارة) لصندوق الأمم المتحدة للسكان بعرض تقارير الصندوق إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ((DP/FPA/1997/10 (Part V)، مؤكدا أن تنسيق الأنشطة التنفيذية أمر يلقى الاعتراف الواسع بأولويته المطلقة في إطار الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة. ويواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان في هذا الصدد العمل الوثيق مع جميع شركائه في العمل الإنمائي، حيث يجري ذلك على سبيل المثال في رئاسة فرق العمل المشتركة بين الوكالات لمتابعة المؤتمرات الدولية، والمشاركة في عدد من الآليات، مثل الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات، ولجنة التنسيق الإدارية، واللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية، بالإضافة إلى مواصلة تعاونه الوثيق مع الوكالات والمنظمات الأخرى في تعزيز نظام المنسقين المقيمين.

٧ - وأبلغ نائب المديرة التنفيذية (السياسة والإدارة) المجلس التنفيذي أن العلاقات بين صندوق الأمم المتحدة للسكان ومؤسسات بريتون وودز وتمويل الأنشطة التنفيذية قد تناولتها الوثيقة كخطوات مطردة في اتجاه استعراض السياسة للسنوات الثلاث المقرر إجراؤه في عام ١٩٩٨. ويجري تنسيق موقف صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن تمويل الأنشطة التنفيذية مع الأمانة العامة للأمم المتحدة كجزء من تقرير الأمين العام إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. والصندوق بصدد استكشاف طرائق جديدة للتعاون مع مؤسسات بريتون وودز في إطار ولايته. ومن بين الموضوعات الأخرى التي يتناولها التقرير موضوع تحقيق الاتساق بين عمليات البرنامج، والتنفيذ الوطني وبناء القدرات الوطنية، ومراقبة برامج صندوق الأمم المتحدة للسكان وتقييمها.

ملاحظات عامة

٨ - رحبت الوفود بالملاحظات التمهيدية لمدير البرنامج ونائب المديرة التنفيذية، معربة عن ارتياحها للتقريرين المقدمين إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي من مدير البرنامج (DP/1997/15) ومن المديرة التنفيذية ((DP/FPA/1997/10 (Part V)، ومشيرة إلى ما طرأ عليهما من تحسينات بالمقارنة إلى السنوات السابقة. وذكر بعض المتكلمين أن من الممكن أن يدرج في التقارير التي تُقدم مستقبلا إلى المجلس مزيد من التحليل والإشارة إلى المشكلات التي يواجهها كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في تنفيذ التشريعات. ومن المرغوب فيه كذلك إيراد مزيد من المعلومات عن الروابط مع عملية الإصلاح الشامل في الأمم المتحدة. وأعربت الوفود عن تقديرها لأن التقارير اتخذت شكلا مشتركا مع تقارير صناديق الأمم المتحدة وبرامجها الأخرى، ولاحظت أن محتوياتها تصور تقدما في متابعة وتنفيذ قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. واقترح عدد من الوفود أن تتضمن التقارير توصيات مقترحة على المجلس بشأن متابعة القرارات. وطالب أحد الوفود بمزيد من الوضوح في البيانات الواردة بتقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان فيما يتصل بالعمليات التي تجرى على المستوى القطري، وأعرب عن تأييده لتوصية من المديرة التنفيذية بتقليل ترتيبات تقديم التقارير وتبسيطها.

٩ - وشدد متكلم باسم المجموعة الأفريقية على تأييد هذه المجموعة الإقليمية للأعمال التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في متابعة قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، حسبما ورد في الوثيقة DP/1997/15.

متابعة تنفيذ قراري الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ و ١٢٠/٥٠ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٢/١٩٩٦

١٠ - رحب متكلمون كثيرون بملاحظات مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على ذلك الجزء من التقرير الذي يتعلق بالقرار، وخاصة فيما يتصل بنظام المنسقين المقيمين وبزيادة الالتزام بالمشاركة، على صعيد المقر وعلى الصعيد القطري على السواء. وقد لوحظ تقدم كبير في هذا المجال، بما في ذلك الجانب الخاص بالمواءمة بين دورات البرنامج وأساليب عرض الميزانية. وأبدي طلب باستكمال بيان إنجازات البرنامج، وهو المجال الذي أكد عديد من المتكلمين وجوب استمرار اعتباره الأولوية الأولى لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وطلب متكلم - باسمه وباسم آخر أيضا - معلومات عن الـ ٢٦ بلدا التي لن تكون لديها برامج متوائمة بحلول عام ١٩٩٩. وجرى التعبير عن الترحيب بزيادة البرامج المنفذة وطنيا، مع التشديد على أهمية زيادتها، كما أعرب المتكلمون عن ترحيبهم بإصدار الدليل المرجعي للأنشطة التنفيذية، وعن تأييد نهوض برناج الأمم المتحدة الإنمائي بدور القيادة في نظام المنسقين المقيمين، وعن الرغبة في الحصول على مزيد من المعلومات عن تنسيق الأنشطة الإقليمية.

١١ - وطالب المتكلمون بضرورة مواصلة وتعزيز الجهود المبذولة لتوسيع دائرة المنسقين المقيمين القادمين من مختلف المنظمات التابعة للأمم المتحدة. وطلب بعضهم أن يواصل المدير تزويد المجلس التنفيذي في دوراته المقبلة بمعلومات مستوفاة عن آخر أعداد المنسقين المقيمين القادمين من خارج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبمعلومات عن الموظفين المعارين إلى مكتب دعم وخدمات منظومة الأمم المتحدة. وأكد متكلمون عديدون أهمية تعزيز نظام المنسقين المقيمين، مبرزين ضرورة التزام جميع المنظمات التزاما كاملا بذلك الهدف. وأشار متكلم إلى ضرورة تميز المنسقين المقيمين بالحياد، وبالقدرة على العمل من منطلق المشاركة مع الأطراف الأخرى في المنظومة. وطلب متكلم آخر مزيدا من المعلومات عن تكلفة إدارة نظام المنسقين المقيمين.

١٢ - وحثت وفود متعددة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة التحول إلى أماكن عمل وخدمات مشتركة للوفاء بمتطلبات قرار الجمعية العامة ١٢٠/٥٠. ورأى بعض المتكلمين أن الوثيقة (DP/1997/15) تتضمن تحفظات بصدد هذه المسألة. وأيد عدد من المتكلمين ضرورة معالجة موضوع أماكن العمل والخدمات المشتركة من منطلق النظر في كل حالة على حدة. وذكر أحد الوفود أنه يدرس مسألة "إضفاء المرونة" على مخصصات التمويل للتشجيع على التحول إلى أماكن العمل المشتركة في ١٩٩٧. وطلب وفد آخر مزيدا من المعلومات عن الإشارة الواردة في الفقرة ٢٨ بشأن استخدام مستشارين عقاريين بواسطة الفريق الفرعي المعني بأماكن العمل والخدمات المشتركة التابع للفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات. وأثير تساؤل عما إذا كان اختلاف نظم المعلومات بين مختلف الصناديق والبرامج يؤدي إلى تأثير سلبي على تحقيق المواءمة.

١٣ - وذكر مدير البرنامج أن التزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأماكن العمل المشتركة التزام تام وأن المنظمة ستواصل العمل من أجل الوفاء به بهمة.

١٤ - وجرى كذلك الإعراب عن تشجيع تحقيق المزيد من المواءمة بين أنشطة الرصد والتقييم التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٥ - ورحب الكثير من الوفود بالإجراءات التي اتخذها صندوق الأمم المتحدة للسكان، على النحو المبين في تقريره في المجالات التالية: المواءمة بين الدورات البرنامجية وإجراءات البرمجة؛ التنفيذ الوطني وبناء القدرات الوطنية؛ الرصد والتقييم ثم اللامركزية وتنسيق عروض الميزانية. وكان موضع ترحيب أيضا إنجاز ما يقرب من نسبة ٥٠ الى ٥٠ فيما يتعلق بالجنسين بين الموظفين الفنيين. وفيما يتصل بالرصد والتقييم، رحبت الوفود بإدراج الدروس المستفادة في عروض البرامج القطرية. كما رحب متكلمون عديدون بالالتزام الواضح من جانب صندوق الأمم المتحدة للسكان إزاء نظام المنسق المقيم.

١٦ - وأيدت وفود كثيرة استخدام الصندوق النهج البرنامجي ودور المجلس التنفيذي في عملية البرمجة، كما رحبت بالأخذ باللامركزية في سلطة الإقرار كوسيلة لتدعيم الكفاءة والفعالية في تنفيذ البرامج، فيما تساءلت وفود قليلة عن الأثر الذي سوف ينجم عن المركزية فيما يتعلق بالإجراءات والدور الذي تقوم به اللجنة التابعة للصندوق المعنية بالاستعراض الداخلي للبرامج.

متابعة قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠

١٧ - ذكرت عدة وفود أنها تطلع الى أن تتسلم ورقة الصندوق بشأن التمويل التي ينبغي لها أن تشمل معلومات عن نتائج التناقص في مستويات التمويل في الميزانية الأساسية. وأعرب عدة متكلمين عن القلق بشأن النقص في المساهمات المقدمة الى الموارد الأساسية فيما أكدت وفود على أن الموارد الأساسية تضمن عدالة المساعدات المقدمة وشمولها عالميا. وعمد متكلمون الى تعداد ما رأوه تقاسما مجحفا للأعباء فيما بين المانحين بسبب التركيز على قلة منهم عند أعلى المستويات. كما أن المانحين التقليديين والمانحين الجدد ينبغي تشجيعهم على المزيد من المساهمة في الموارد الأساسية للصندوق. وأثير سؤال حول الصلة بين الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية على النحو المذكور في الفقرة ٣٧ من الوثيقة DP/1997/15. وتكلم وفد بالأصالة عن نفسه وباسم وفد آخر أيضا فاقترح استكشاف التمويل على أساس أكثر قابلية للتنبؤ كأن يكون ذلك مثلا لدورة قوامها ثلاث سنوات. وكان من دواعي الترحيب أيضا اقتراحات أخرى بشأن آليات مبتكرة للتمويل. وفيما أيد متكلمون هدف مضاعفة قاعدة موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان، كما هو مذكور في مقترحات التغيير، تساءل آخرون عن إمكانية تحقيق هذا الهدف عمليا.

١٨ - وأعرب متكلم عن تأييده لآلية تقاسم التكاليف الحكومية، وذكر أن هذا الجانب لم يحظ بتفصيل في الوثيقة ومن ثم يقتضي الأمر مزيدا من المعلومات عن هذه الآلية من أجل إجراء مناقشة كاملة بشأنها.

وذكر أن غالبية مشاريع تقاسم التكاليف في بلده تتعلق مباشرة ببرامج التنمية البشرية المستدامة أو ببرامج أساليب الإدارة والحكم.

١٩ - وأفاد وفد المجلس التنفيذي عن تقديم طلب من أجل زيادة التمويل المقدم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالنسبة لعام ١٩٩٨ فوق مستوى تمويله في عام ١٩٩٧ ليصل الى ١٠٠ مليون دولار. وأيد وفده فعالية استخدام الموارد من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كوسيلة تكفل المزيد من المساهمات من المانحين الرئيسيين. وأشار الى أن برامج البرنامج الإنمائي بالذات ينبغي أن تتوجه نحو تركيز أوضح والى التقليل من الازدواجية مع البرامج التي تعمل فيها المنظمات الأخرى. وقد يحتاج الأمر الى المزيد من تدابير الاقتصاد بما في ذلك النظر في إغلاق بعض مكاتب الأمم المتحدة الإنمائي.

٢٠ - وطالب بعض المتكلمين بالمزيد من المعلومات عن طرائق الإفادة من القطاع الخاص بوصفه موردا إضافيا للتمويل على النحو المذكور في الفقرة ٣٦ من الوثيقة DP/1997/15. ونصح البعض بتوخي الحذر فيما يتعلق بهذا النشاط بعد أن لوحظ أن التدفقات الخاصة من رأس المال كثيرا ما لا تذهب إلا لعدد صغير من البلدان.

٢١ - وأعرب وفد عن رأيه بأن دور البرنامج الإنمائي في مؤتمر قمة ليون ينبغي إدراجه في الوثيقة.

٢٢ - وفيما يتعلق بموارد صندوق الأمم المتحدة للسكان، رحبت وفود كثيرة بورقة غرفة الاجتماع بشأن تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية: النتائج المترتبة على النقص في الموارد حتى عام ٢٠٠٠ (DP/FPA/1997/CRP.1). ولاحظت وفود أن الورقة، بما احتوته من وضوح في أهداف وغايات الموارد، تمثل مساهمة طيبة للمزيد من النقاش حول مسائل من قبيل طرق ووسائل زيادة الموارد الأساسية اللازمة للأنشطة التشغيلية. ومن جهة أخرى، رأت وفود أخرى أن الوثيقة تشوبها بعض أوجه النقص: خلط بين فرضيات العمل والأرقام الحقيقية، وافتقار المصادر إلى الدقة، وعرض النتائج الممكنة والمفترضة على أنها نتائج مؤكدة. وترى هذه الوفد أن التقرير عرض خطأ الأرقام التي كانت في الواقع مؤقتة وتقديرية والتي توصل إليها الخبراء بشأن حجم الموارد اللازم تخصيصها لبرامج السكان، على أنها التزامات من جانب المجتمع الدولي في القاهرة. وقد طلب المجلس التنفيذي أن يصقل الصندوق المنهجية الواردة في الورقة ويقدمها بوصفها وثيقة رسمية في الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٧. وأيد عدد من الوفود الزيادة في مخصصات موارد البرامج لأفريقيا ما بين عام ١٩٩٥ إلى عام ١٩٩٦، فيما لاحظ وفد أن مبادرات صندوق السكان المقترحة بشأن مبادلات الديون ستحتاج إلى دراسة في ضوء الآليات القائمة للتخفيف من عبء الديون.

متابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٦/١٩٩٦ والمقررات المتخذة في المؤتمرات الدولية للأمم المتحدة بما في ذلك تنفيذ برامج العمل التي اعتمدتها تلك المؤتمرات

٢٣ - أعربت عدة وفود عن تأييدها لأعمال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بتنفيذ الاستراتيجية الواردة في منشور لجنة المساعدة الإنمائية/منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المعنون "تشكيل القرن الحادي والعشرين" والصلة بين هذه الاستراتيجية وإطار العمل المتكامل لمتابعة مؤتمرات الأمم المتحدة. وأكد أحد الوفود الأهمية الجوهرية للأنشطة المبذولة في هذا الصدد على الصعيد القطري منبها الى ضرورة أن يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع المانحين الثنائيين، على الاضطلاع بدور قيادي في التنسيق المحلي لمتابعة المؤتمرات وفي استراتيجية لجنة المساعدة المذكورة. كما طلب الوفد معلومات عن مشاركة البرنامج الإنمائي في الحلقات الدراسية التي يتعاون على عقدها البنك الدولي ولجنة المساعدة بالاشتراك مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأمم المتحدة، المقرر عقدها في باريس يومي ٢٠ و ٢١ أيار/مايو ١٩٩٧. وأبدي تعليق إيجابي على دور البرنامج الإنمائي بالتنسيق مع متابعة المؤتمرات سواء على صعيد لجنة التنسيق الإدارية أو على الصعد القطرية. وقد لقي الترحيب أيضا ورقة غرفة الاجتماع بشأن مفهوم ٢٠/٢٠ (DP/1997/CRP.20). وطُلب أيضا المزيد من المعلومات عن متابعة مؤتمر القمة العالمي المعني بالأغذية بالإضافة إلى طلب بأن تصدر في شكل مكتوب مقترحات مدير البرنامج لتعزيز متابعة المؤتمرات في المنتديات الحكومية الدولية.

٢٤ - ورحبت وفود كثيرة بأنشطة صندوق الأمم المتحدة للسكان في متابعة المؤتمرات الدولية وبالذات دوره في ترأس فرقة العمل المعنية بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع. ولقيت مشاركة الصندوق في فرقتي العمل التابعتين للجنة التنسيق الإدارية قبولا إيجابيا.

متابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٣/١٩٩٦

٢٥ - جرى تشجيع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة تعاونه مع مؤسسات بريتون وودز ولا سيما البنك الدولي. ونوه متكلمون كثيرون بتأييدهم للاتفاقات الرسمية التي وقعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وطُلب المزيد من التفاصيل بشأن التعاون مع البنك الدولي في عمليات واستراتيجيات تقييم الفقر.

٢٦ - وأكدت عدة وفود على ضرورة أن يواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان تدعيم صلته مع المنظمات المتعددة الأطراف بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز ومع الشركاء الثنائيين. وفي الوقت نفسه ينبغي للصندوق أن يواصل تعزيز ودعم التعاون بين بلدان الجنوب مع إيلاء المزيد من المؤازرة للتعاون مع البنك الدولي على الصعيد القطري ضمانا للمزيد من تساوق السياسات.

الـــــردود

٢٧ - وجه مدير البرنامج الشكر للوفود على تعليقاتها وأجاب على الاستفسارات التي أثيرت فلاحظ أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كثيرا ما يتعذر عليه أن يحدد أثر أنشطته كميا ومن ثم سيتم في هذا الصدد

الاضطلاع بالمزيد من التحليل. وقال إنه سيرحب بآراء منظمات المعونة الثنائية بشأن أسلوب قياس العلاقة بين توافر الموارد وأثرها.

٢٨ - وأكد على الصلة القوية القائمة بين الإصلاح في الأمم المتحدة وفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قائلا إن الإصلاح في الأمم المتحدة كان موضع رصد دقيق وإنه قد روعي في مقترحات التغيير التي طـُرحت من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ووافق على ضرورة أن يعمل نظام المنسق المقيم لخدمة المنظومة ككل وينبغي للبرنامج الإنمائي أن يكرس جهوده باستمرار لدعم هذا النظام.

٢٩ - وقال إنه في عدد يبلغ مجموعه ٨١ بلدا، سيتم المواءمة بين دورات البرمجة بحلول عام ١٩٩٩. وبرغم أن هناك ٢٦ برنامجا ما برحت تتطلب مواءمة، فقد أكد الالتزام القوي من جانب البرنامج الإنمائي بإنجاز هذا الهدف، موضحا أن إطار المساعدة الإنمائية سوف يكفل مواءمة دورات البرمجة.

٣٠ - وأكد التزام البرنامج الإنمائي إزاء المنطلقات المشتركة وأشار إلى أن الانتقال من الملكية إلى الاستئجار سوف يقلل الحاجة إلى استخدام استشاريين في مجال العقارات. وأوضح أن ثمة ١٧ التزاما من صناديق وبرامج أخرى تم التعهد بها لتوسيع مجمع المنسقين المقيمين. وأشار أيضا إلى عدم الاستجابة إلى الإعلانات عن وظائف معينة بوصفه عاملا أسهم في التحرك نحو توسيع المجمع المذكور. وقال إن هناك آلية غير رسمية بدأ العمل بها في نيسان/أبريل لاستكشاف الاختلافات في نظم المعلومات فيما بين أعضاء الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات.

٣١ - وذكر مدير البرنامج الإنمائي أن البرنامج سوف يتصل بالمانحين الجدد للحصول على مساهماتهم في الموارد الأساسية. ثم أعرب عن تفاؤله الحذر إزاء ما تحقق من تقدم في هذا المجال ولكنه أكد أن المساهمات المتأتية من المانحين التقليديين لا يمكن الاستعاضة عنها. وقال إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سوف يمضي بحذر إلى جمع الأموال من المصادر الخاصة مؤكدا على أن البرنامج الإنمائي يساهم بأفكاره في مناقشات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن المصادر المبتكرة للتمويل. ولاحظ أن الانخفاض في المساهمات الأساسية يرتبط بانخفاض شامل في المساعدة الإنمائية الرسمية منبها إلى ضرورة زيادة نصيب الأمم المتحدة في المساعدة الإنمائية الرسمية. وقال إن البرنامج الإنمائي يمكن في هذا الصدد أن يدير ضعف مبلغ الموارد المتاحة له في الوقت الحالي. كما أعرب عن ترحيبه بإجراء مناقشة غير رسمية مع المجلس التنفيذي بشأن تعبئة الموارد. وردا على استفسار أثير، ذكر أن زيادة المساهمات إلى الموارد الأساسية يمكن أن تـُشكل بالفعل قوة دفع لزيادة المساهمات غير الأساسية على النحو الموضح في الفقرة ٣٧ من الوثيقة. وأحاط المجلس علما بأنه سوف يقدم عرضا منفصلا بشأن تنفيذ البرامج في مرحلة لاحقة من الدورة.

٣٢ - وردا على استفسارات أثيرت، نوه بأن البرنامج الإنمائي لعب دورا، سواء في قمة ليون أو في وضع استراتيجية لجنة المساعدة الإنمائية. أما متابعة مؤتمر القمة العالمي للأغذية بوصفه مؤتمرا عقد في الآونة

الأخيرة فلم تمض قدما على النحو على غرار ما تم بالنسبة للمؤتمرات الأخرى. ولاحظ أن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ولجنة التنسيق الإدارية وافقتا على أن تتم المتابعة ضمن إطار المتابعة المتكاملة للمؤتمرات.

٣٣ - وردا على سؤال أثير، أوضح نائب المديرة التنفيذية (السياسة والإدارة) أن لجنة استعراض البرامج هي التي توافق في الوقت الحالي على البرامج والبرامج الفرعية وبعض المشاريع، وأن صندوق الأمم المتحدة للسكان سيسعى جاهدا من أجل الأخذ بالمزيد من اللامركزية بما يتيح للمكاتب القطرية أن توافق على جميع المشاريع وتفاصيل البرامج الفرعية. وفيما يتعلق بالتعاون مع البنك الدولي، أفاد بأن مثل هذا التعاون راسخ جيدا من خلال العمل على المستوى القطري في وضع البرامج، وفي المشاورات بين مسؤولي البنك الدولي وبين رؤساء الشُعب الجغرافية في صندوق السكان حول الاستراتيجيات بما يكفل التجانس بين الطرفين. وأوضح أن صندوق الأمم المتحدة للسكان والبنك الدولي شاركا أيضا في أمور كثيرة من بينها التعاون بين بلدان الجنوب وفي البرنامج العالمي لمواد منع الحمل. وقال إن صندوق الأمم المتحدة للسكان يعمل مع البنك الدولي ومع لجنة المساعدة الإنمائية/منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من أجل صقل المؤشرات المتعلقة بالتنمية المستدامة.

٣٤ - وأبلغ الرئيس المجلس التنفيذي بأن مسألة تعبئة الموارد في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سوف تطرح في المشاورات غير الرسمية في حزيران/يونيه ١٩٩٧.

٣٥ - ثم أحاط المجلس التنفيذي علما بتقارير مدير البرنامج بشأن التقرير المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (DP/1997/15) وتقرير المديرة التنفيذية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (DP/FPA/1997/10، الجزء الخامس) بالإضافة إلى التعليقات المبداة في هذا الشأن وقرر إحالة التقريرين إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

- - - - -